الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية

رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة

مذكرة من الأمين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة الواردة في مرفق قرارها ٩٦/٤٨.

٢ - وتنص الفقرة ٢ من الجزء ''رابعا'' من القواعد الموحدة على ضرورة رصد القواعد في إطار دورات لجنة التنمية الاجتماعية. ولذلك عُيِّن مقرر خاص لرصد تنفيذ القواعد، وفقاً للجزء ''رابعا'' من القواعد الموحدة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٩، عيَّن الأمين العام شويب تشالكلين (جنوب أفريقيا) مقرراً خاصاً معنياً بمسألة الإعاقة تابعاً للجنة التنمية الاجتماعية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١.

٤ - وفي عام ٢٠١١، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٧/٢٠١١، تمديد ولاية المقرر الخاص للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤.

181213 161213 13-58322 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٥ - وقدم المقرر الخاص تقريراً شفوياً وعرض تقاريره السنوية على لجنة التنمية الاجتماعية في دوراتها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين، وفي دورتها الحادية والخمسين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٣ (E/CN.5/2013/10).

٦ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرر الخاص، في قراره ٢٨/٢٠١٣، أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والخمسين تقريراً سنوياً عن أنشطته المتعلقة بتعميم مراعاة مسألة الإعاقة في خطة التنمية.

٧ - ويتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/٢٠١٣.

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير هو الرابع الذي أقدمه إلى لجنة التنمية الاجتماعية وهو يشمل ما اضطلعت به من أنشطة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢/١١ ووفقاً للأحكام الواردة في الجزء ”رابعا“ من القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢ – ويغطي هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٣ – وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للحكومات ووكالات الأمم المتحدة، ولموظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذين قدموا لي العون خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – معلومات أساسية

٤ – كان أهم حدث على جدول الأعمال العالمي للإعاقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالإعاقة والتنمية الذي عُقِد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقد اعتمد اجتماع رؤساء الدول والحكومات المذكور الذي طال ترقبه وثيقةً ختاميةً (قرار الجمعية العامة ٣/٦٨)، أتيحت إلكترونياً أيضاً في شكل وسائط متعددة يسهل الاطلاع عليها، كما دعا جميع الأطراف المعنية إلى التحرك بسرعة للنهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

٥ – وكان موضوع الاجتماع هو ”سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده“. وتدعو الوثيقة الختامية إلى وضع خطط إنمائية وطنية أكثر طموحاً شاملة لمسائل الإعاقة تتضمن إجراءات محددة الهدف ومدعومة بمزيد من التعاون والدعم الدوليين. وعزم الحاضرون في الاجتماع على التعهد بعدد من الالتزامات حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، شملت عدة أمور منها:

(أ) تحقيق التنفيذ الكامل للإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة والتنمية من خلال تشجيع التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري وتنفيذهما، باعتبارهما صكين من صكوك حقوق الإنسان والتنمية على حد سواء؛

(ب) كفالة أن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والمسنون، في كل السياسات الإنمائية؛

(ج) وضع خطط، والقيام، عند الاقتضاء، بسن وتعديل وإنفاذ قوانين وطنية تحسِّن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) الاعتراف بالحق في التعليم، ولا سيما للأطفال ذوي الإعاقة من الأسر المنخفضة الدخل؛

(هـ) كفالة إمكانية استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات الرعاية الصحية؛

(و) تعزيز الحماية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات المتصلة بالإعاقة، وكفالة المساواة في الاستفادة من العمالة الكاملة والحصول على العمل اللائق؛

(ز) كفالة توفير التسهيلات الخاصة بالمعوقين، وفقاً لنهج التصميم المتبع عالمياً، عن طريق إزالة الحواجز التي تعوق وصولهم إلى البيئة الطبيعية ووسائل النقل وسوق العمل والتعليم والصحة والخدمات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك في المناطق الريفية؛

(ح) تحسين جمع البيانات؛

(ط) تشجيع ودعم البحوث من أجل تعزيز معرفة المسائل المتعلقة بالإعاقة والتنمية.

٦ - وحثت الوثيقة الختامية للاجتماع الدول الأعضاء على تعزيز إدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الإنسانية والتركيز على تلك الاحتياجات، وشجعت على زيادة فهم ومعرفة المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتوعية الاجتماعية بشأنهم، وذلك لإزالة حواجز التمييز ضدهم في العلاقات الاجتماعية ومواقف الآخرين منهم لكي يتسنى لهم أن يشاركوا مشاركة كاملة في المجتمع.

٧ - ودعت الوثيقة الختامية أيضاً المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية إلى إدماج مسائل الإعاقة في جميع ما تبذله من جهود إنمائية وما تضعه من آليات للإقراض، آخذة في اعتبارها أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتضررون أكثر من غيرهم أثناء الأزمات الاقتصادية. وشجعت الوثيقة أيضاً على تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية على جميع المستويات، وعلى تعزيز التعاون الدولي، كما شجعت كيانات القطاع الخاص على إدماج منظور الإعاقة في مبادراتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

٨ - ويهيئ اعتماد الوثيقة الختامية للمجتمع الدولي إطاراً إضافياً لجميع الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى إدراج مسائل الإعاقة في خطة التنمية، ولإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية.

٩ - وعُقِدَت الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وكان موضوعها كفالة مستوى معيشي لائق للأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة تمكينهم ومشاركتهم في إطار الاتفاقية.

١٠ - وفي عام ٢٠١٣، في الدورة الرابعة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، المعقودة في بانجول، أدى لورنس ميوت من كينيا اليمين، ليصبح بذلك أول مفوض معاقا يتبوأ هذا المنصب.

١١ - وقد كلفت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب فريقاً عاملاً معنياً بحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، يرأسه المفوض يونغ سيك يون، ليتولى إعداد مشروع بروتوكول أفريقي خاص بالإعاقة. وقد نُظِر في المشروع الأول للبروتوكول وجرت مناقشته في الدورة الرابعة والخمسين للجنة.

١٢ - ومن بين منظمات المجتمع المدني العالمية، عقدت الشبكة العالمية للخاضعين للعلاج النفسي والمتعافين منه اجتماعها المتعلق ببناء استراتيجياتها العامة في كايب تاون بجنوب أفريقيا في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣. ويشير التقرير الصادر عن الاجتماع إلى أن ذلك الاجتماع شكل علامة بارزة في تطوير مشروع بناء قدرات الشبكة الذي شُرِع فيه أوائل عام ٢٠١٣. ويهدف مشروع بناء القدرات إلى تعزيز الشبكة حتى تتمكن من تحقيق الغرض المنشود منها بفعالية أكبر وهو أن تصبح منتدى وصوتاً عالمياً لحقوق الخاضعين للعلاج النفسي أو المتعافين منه والأشخاص المرضى نفسياً.

١٣ - وسيركز هذا التقرير على التطورات الأخيرة، بما في ذلك بعض الأنشطة المذكورة أعلاه، ومدى إسهامها في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، وفي تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثا – أنشطة المقرر الخاص المعني بمسائل الإعاقة

ألف – رصد تنفيذ القواعد الموحدة والتآزر بين القواعد الموحدة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٤ – وفقاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١١ و ١١/٢٠١٢، كُلِّفت بالعمل، بصفتي المقرر الخاص المعني بمسائل الإعاقة، كصلة وصل بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بمتابعة بذل الجهود على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل المضي قدما بجدول أعمال الإعاقة في المجالات التالية، مع التركيز بصفة خاصة على أفريقيا، ولذلك أواصل القيام بما يلي:

(أ) التوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج العمل العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحدة لتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) تشجيع إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاة قضايا الإعاقة في البرامج والاستراتيجيات الإنمائية على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) تشجيع التعاونَ الدولي، بما في ذلك التعاون التقني الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة وتذليل حصولهم عليه، وتبادلَ وتقاسمَ الخبرات وأفضل الممارسات بشأن قضايا الإعاقة؛

(د) التعاون من أجل الوفاء بالمهام المذكورة أعلاه مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥ – وقد تهيأت عدة فرص أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أتاحت لي رصد حالة تنفيذ التدابير التي ستعزز تنفيذ القواعد الموحدة والاتفاقية، كما مكنتني من إسداء المشورة إلى الحكومات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية بشأن تلك التدابير.

١٦ – وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، زرت جمهورية مولدوفا بناءً على دعوة مجموعة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تهدف إلى ضمان تنفيذ الاتفاقية في هذا البلد. وكان الغرض العام من مهمتي إسداء المشورة إلى المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية، وملاحظة بعض التدابير التي تعكف عليها في الوقت الحالي في سياق تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية، المتعلقة بالأهلية القانونية. وقد التقيت أثناء الزيارة بعدد من ممثلي الإدارات الحكومية التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها وزارات الصحة، والتعليم، والعدل، والخارجية، والعمل، والشؤون الاجتماعية، وشؤون الأسرة، وبأعضاء في البرلمان، وفي المعهد الوطني لحقوق الإنسان، وأمين المظالم لشؤون الطب

النفسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب أعضاء من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في جمهورية مولدوفا. وزرت أيضاً إحدى المصحات النفسية في العاصمة تشيزيناو.

١٧ - وأثناء زيارتي إلى جمهورية مولدوفا، تولى الفريق القطري مساعدتي، وكذلك مستشار شؤون حقوق الإنسان الذي يؤدي دوراً فاعلاً في وضع التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالتصدي للصعوبات التي يواجهها البلد في تنفيذ المادتين ١٢ و ١٩ من الاتفاقية.

١٨ - وبعد الانتهاء مباشرة من مهمتي في جمهورية مولدوفا، توجهت لزيارة كرواتيا بناءً على طلب مكتب أمين المظالم المعني بشؤون الإعاقة. وأتيحت لي فرصة الالتقاء برئيس كرواتيا، وبرئيس البرلمان وبعض الأعضاء فيه، وممثلي الإدارات الحكومية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني، كما أتيحت لي الفرصة لزيارة مصحة سابقة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، كمثال على جهود العناية بالمرضى النفسيين خارج أسوار المصحات. وقد أطْلَعْت الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية على ما سجلته من ملاحظات إيجابية عن مكتب أمين المظالم في كرواتيا، وعن جهود العناية بالمرضى النفسيين خارج مرافق المصحات في زغرب.

١٩ - وفي نهاية شهر أيار/مايو ٢٠١٣، حَضَرْتُ الجمعية العامة للمنتدى الأوروبي للإعاقة، وسلطت الضوء في كلمتي التي ألقيتها أثناء الاجتماع على بعض الصعوبات التي تعوق تنفيذ الاتفاقية، وأدليت بملاحظاتي عما أُحرِز من نجاح. والتقيت أيضاً ببعض المندوبين لإحاطتهم بالتطورات الجارية في أفريقيا، وبخاصة التقدم المحرز في إنشاء منتدى أفريقي للإعاقة. وأعرب أعضاء المنتدى الأوروبي للإعاقة عن تأييدهم لإنشاء منتدى أفريقي للإعاقة.

٢٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، دعتني رابطة المعوقين الإندونيسيين والشراكة الأسترالية الإندونيسية من أجل العدالة لزيارة إندونيسيا. وكان الغرض من زيارتي تشجيع حكومة إندونيسيا على تنفيذ الاتفاقية واستعراض وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في إندونيسيا. وخلال الزيارة التي أجريتها، التقيتُ مسؤولين عن الإدارة المحلية في مدينة جوغجاكرتا، ومسؤولين من وزارات التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة، ومن الفريق القطري. وحضرت أيضا مشاورات أجرتها منظمة وطنية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بشأن خطة عمل وطنية ستتم مواءمتها مع خطة عمل الحكومة. وفي جوغجاكرتا، انتقلت لزيارة جماعة محلية تتلقى فيها الأسر التي لديها أطفال معوقون تدريبا على الإجلاء في حالات الطوارئ، في منطقة تحدث فيها زلازل بصورة متواترة. وفي اليوم الأخير من البعثة التي قمتُ بها، زرتُ وكالة التخطيط الوطنية بإندونيسيا (Bappenas). وتمثل وكالة التخطيط دائرة هامة

من دوائر حكومة إندونيسيا وهي قادرة على تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع برامج الحكومة. كما أن إندونيسيا بلد آخر من البلدان التي ينشط فيها الفريق القطري بشكل مكثّف في مجالي الإعاقة والتنمية.

٢١ - وبعد البعثة التي قمت بها في إندونيسيا، زرتُ مكتب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لعقد اجتماع مع المنسق المعني بمسائل الإعاقة ولمناقشة التقدم المحرَز صوب تنفيذ إطار السياسات الإقليمية الجديد المعنون ''استراتيجية إنشيون من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ''. وعُقدت اجتماعات متابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتدارست آليات الرصد في إطار ''استراتيجية إنشيون''.

٢٢ - وعُقد المؤتمر السادس للدول الأطراف في الاتفاقية في تموز/يوليه ٢٠١٣. ودُعيت للمشاركة في جلسة التحاور مع منظومة الأمم المتحدة التي نُظمت في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. وشاركتُ أيضا في الفعاليات الجانبية التي نظمتها الهيئة الدولية للمعوقين، والتحالف العالمي من أجل توفير تكنولوجيات وبيئات ميسَّرة للجميع.

٢٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، دعاني مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في فييت نام لحضور الاجتماع الذي عقدته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن ''تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة الرابطة''. وقد اشترك في تنظيم هذا الاجتماع كل من مركز آسيا والمحيط الهادئ الإنمائي المعني بالمعوقين، ووزارة العمل والمعوقين والشؤون الاجتماعية في فييت نام. وخلال الزيارة التي قمت بها إلى فييت نام، أجريت مناقشات مستفيضة مع نائب الوزير المسؤول عن شؤون المعاقين، وأكد لي أن فييت نام ستصدّق على الاتفاقية.

٢٤ - وأجريتُ أيضا مناقشات في إطار مائدة مستديرة مع الفريق القطري وقد يسر هذه المناقشة مكتب اليونيسيف في فييت نام. وناقشتُ دور وكالات الأمم المتحدة في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في برامجها القطرية مع المشاركين.

٢٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حضرتُ الندوة الإقليمية الأفريقية بشأن الجذام وحقوق الإنسان في أديس أبابا. وقد قامت مؤسسة نيبون اليابانية برعاية وتنظيم هذا الاجتماع. وأتاحت لي الزيارة التي قمتُ بها إلى إثيوبيا فرصة لقاء رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية لدى الاتحاد الأفريقي وأطلعتُه على التقدم المحرز صوب إنشاء المنتدى الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة.

باء – تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية

١ – الدول الأعضاء

٢٦ – في تقريري السابق (E/CN.5/2013/10)، أشرتُ إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، وأعربتُ عن تأييدي للآراء التي تضمنها تقرير الأمين العام (A/67/211) والتوصيات الواردة فيه بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى.

٢٧ – ونجح الاجتماع الرفيع المستوى لأن الوثيقة الختامية عرضت على الوسط العالمي المعني بالإعاقة وعلى الدول الأعضاء أداة إضافية ستوجِّه تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية التي ستفضي إلى تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٨ – وتعرض الوثيقة الختامية على الأمم المتحدة والدول الأعضاء توصيات واضحة بشأن سبل المضي قدما، تتضمن ما يلي:

(أ) أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. وفي الوثيقة، تم تشجيع المجتمع الدولي على اغتنام كل الفرص لإدراج الإعاقة باعتبارها مسألة من المسائل الشاملة في خطة التنمية العالمية، وإيلاء الاهتمام الواجب للإعاقة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الآخذة في التبلور بهدف تعزيز التعاون، وتقديم المساعدة التقنية في هذا الشأن إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها؛

(ب) مناشدة الوثيقة الختامية المجلس الاقتصادي والاجتماعي إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الإعاقة والتنمية، في إطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وفقا للولايات ذات الصلة، من أجل التوعية وتعزيز التعاون على جميع المستويات، بما في ذلك مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمصارف والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات المعنية، عند الاقتضاء، مع كفالة التنسيق وتفادي أوجه التداخل المحتملة؛

(ج) طلب الاجتماع الرفيع المستوى إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بإدراج معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الوثيقة الختامية في ما يصدره من تقارير دورية كُلّف بها بشأن المسائل المتعلقة بالإعاقة والتنمية، وأن يقوم، عند الاقتضاء، بتقديم توصيات باتخاذ خطوات محددة لتنفيذ هذه الوثيقة الختامية ضمن سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) تشديد الوثيقة الختامية أيضا على أهمية التشاور عن كثب مع الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم مشاركة فعالة عند الاقتضاء، وكذلك المنظمات التي تمثلهم، باعتبارهم أطرافا فاعلة وجهات معنية أساسية في إعداد وتنفيذ ورصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الآخذة في التبلور؛

(هـ) الطلب إلى الجمعية العامة أن تدرج في استعراضها النهائي للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف معلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذه الوثيقة الختامية، والطلب إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها السبعين، متابعة حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتقدم المحرز صوب تحقيقها.

٢٩ - وتشكل الوثيقة الختامية والاتفاقية أداتين قويتين لإعطاء دفع لإدماج المسائل المتعلقة بالإعاقة وتعميم مراعاتها في خطط التنمية. وهما تتضمنان أيضا توجيهات بشأن تنفيذ المبادرات الإقليمية، بما في ذلك عقود الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي توفر للدول الأعضاء في مختلف المناطق منابر إضافية لتنفيذ الأهداف الإنمائية ولتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحترام تلك الحقوق.

٢ - منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - تضمنت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى عدة إشارات إلى الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه، عند الاقتضاء، حيث أن المنظومة قطعت أشواطا هامة في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها كياناتها.

٣١ - وتواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاضطلاع بدور ريادي في إطار منظومة الأمم المتحدة على مستوى تشجيع تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطط التنمية، بما في ذلك بالمشاركة في رئاسة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بالاتفاقية. وفي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، عقدت الإدارة أول منتدى تحت عنوان ”الحوار بشأن أطر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والإعاقة“. وبدعم من رئيس الجمعية العامة، نُظم المنتدى بالتعاون مع حكومات البرازيل، وتايلند، والفلبين، وكينيا، والبنك الدولي، والشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية، والهيئة الدولية للمعوقين، ومنظمة ليونارد شيشير لذوي الإعاقة، والهيئة الدولية للتأهيل.

٣٢ - وتتخذ العديد من الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة مبادرات أيضا من أجل إدراج مسألة الإعاقة في أعمالها. وعلى سبيل المثال، قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بتيسير المفاوضات بشأن معاهدة مراكش التاريخية واعتماد هذه

المعاهدة التي ستيسّر بشكل كبير إمكانية اطّلاع المكفوفين أو ضعاف البصر أو الذين لديهم صعوبات أخرى في قراءة المطبوعات، على الكتب في جميع أنحاء العالم. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، اعتمدت منظمة السياحة العالمية توصية بشأن ''تيسير السياحة للجميع''.

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والدول الأعضاء، حلقة نقاش بشأن الإعاقة والحد من المخاطر الناجمة عن الكوارث بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث، الذي ركّز، للمرة الأولى، على الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٤ - وأحرزت اليونيسيف تقدما ملحوظا في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة. فقد أنشأت وحدة معنية بشؤون الإعاقة وعينت مستشارا أقدم لشؤون الإعاقة مكلَّفا بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع برامج وسياسات اليونيسيف وببناء قدرات اليونيسيف وقدرات شركائها من أجل ضمان أن تكون اليونيسيف منظمةً شاملة للجميع.

٣٥ - وبفضل عملية إعادة الهيكلة التي خضعت لها الوحدة المعنية بشؤون الإعاقة أصبحت لديها المزيد من الفرص للتأثير على السياسات والبرامج، وإمكانية أكبر في مخاطبة أرفع المسؤولين الإداريين في اليونيسيف. وتقدم الوحدة الدعم التقني بشأن إدراج المسائل المتصلة بالإعاقة للمكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لليونيسيف وتقدّم المشورة إلى اللجان الوطنية المعنية بالأطفال. ومن الإنجازات التي حققتها هو تركيز التقرير عن حالة الأطفال في العالم (State of the World's Children report) لعام ٢٠١٣ على الأطفال ذوي الإعاقة.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، كشف استعراض ١١٢ تقريرا سنويا من إعداد المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف أنه سبق لـ ٨٥ مكتبا قطريا أن بلّغت عن أنشطة متعلقة بمسائل الإعاقة.

٣٧ - وأصبح لدى المكاتب القطرية مزيد من الوعي بالإعاقة وبصفتي مقررا خاصا، كثيرا ما أتلقّى طلبات للحصول على معلومات ومشورة في هذا الصدد. وقد ارتفع عدد هذه الطلبات بصورة مطردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، اشترك الفريقان القطريان في جمهورية مولدوفا وإندونيسيا في استضافة البعثتين اللتين قمت بهما إلى بلديهما، وطلب الفريقان القطريان في أفغانستان والصومال المشورة وتوثيق علاقات العمل معهما.

٣٨ - وقد عملتُ على نحو وثيق مع المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة. فمثلاً، خلال الزيارة التي قمتُ بها إلى بانكوك، اجتمعت مع مدير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المسؤول عن الترويج لعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة واستراتيجية إنشيون وعن تنفيذهما. وقد ساعدتُ على إدماج بعض المؤشرات التي تشكل جزءا من استراتيجية إنشيون. وعقدت اللجنة اجتماعا لفريق الخبراء

في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في بانكوك من أجل مناقشة السبل الكفيلة بإعداد بيانات فعالة استنادا إلى مؤشرات استراتيجية إنشيون.

٣٩ - وقمتُ بزيارة إلى فييت نام تلبيةً لدعوة المكتب القطري لليونيسيف وحضرتُ الاجتماع الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية تنفيذ الاتفاقية. وقد اشترك في تنظيم هذا الاجتماع كل من حكومة فييت نام ومركز آسيا والمحيط الهادئ الإنمائي المعني بمسائل الإعاقة.

٤٠ - وعملتُ مع الاتحاد الأفريقي بشأن خطة العمل القارية الجديدة للعقد الأفريقي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤١ - وفي حدث جانبي نُظم على هامش الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٣، قدّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بيانا عن العقد العربي للمعوقين. وأشار البيان إلى إحراز بعض التقدم بفضل توعية المجتمع العربي. ودعت اللجنة أيضا إلى تبادل المعلومات بشأن تطوير نظم الرصد والتقييم من أجل متابعة التقدم المحرز صوب تنفيذ العقد العربي والاتفاقية.

٣ - التطورات في أفريقيا

٤٢ - تتواصل في إطار الاتحاد الأفريقي عملية إعادة تشكيل الهيكل الجديد المعني بالإعاقة. وقد عُين مستشار معني بشؤون الإعاقة في لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي.

٤٣ - وقد اجتمعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بمناسبة انعقاد دورتها الرابعة والخمسين في بانجول. وخلال هذه الدورة أدى اليمين أول مفوض ذي إعاقة، هو لورانس ميوت من كينيا، وهو أيضا عضو في الفريق العامل المعني بحقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا. وقام الفريق العامل، بدعم من أمانة العقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة، بعرض مسودة الأولى لبروتوكول بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا. ويمثل هذا البروتوكول جزءا هاما من الهيكل العام المعني بالإعاقة، إذ أنه سيوفر إطارا قانونيا لتنفيذ خطة العمل القارية المتعلقة بالإعاقة.

٤٤ - حضرت مجموعة تضم ١٤ عنصرا نشطا في مسائل الإعاقة الدورةَ الرابعة والخمسين للجنة وروجت لتنفيذ المقترحات التالية: أن تدرج اللجنة الإعاقة وجميع مسائل حقوق الإنسان الأخرى المتصلة بالتنوع بوصفها مسائل شاملة في جميع آليات الإبلاغ، وذلك على سبيل تأكيد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا؛ وأن تجري اللجنة والفريق العامل المعني بحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة عملية

تشاورية واسعة النطاق مع الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بصياغة مشروع بروتوكول أفريقي معني بالإعاقة؛ وأن تعد اللجنة على وجه السرعة مشروع قرار بشأن منع الاعتداءات التي يتعرض لها المصابون بالمهق والتمييز ضدهم، وأن تعتمد هذا القرار من أجل منع الفظائع التي تُرتكب ضدهم، ومنها عمليات القتل الطقسي التي يتعرضون لها والاتجار بأعضائهم البشرية؛ وأن تشجع اللجنة وضع حد لجميع الممارسات الضارة التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتمثل في التعذيب، وأشكال المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة.

٤٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شاركتُ في الندوة الأفريقية المعنية بالجذام وحقوق الإنسان التي نظمتها، في أديس أبابا، مؤسسة نيبون اليابانية وافتتحها رئيس وزراء إثيوبيا. وركز هذا الاجتماع على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم، أما العرض الذي قدمتُه فانصب تركيزه على سبيل المضي قدما وإدراج التدابير المناهضة للتمييز وفقا لما تنص عليه الاتفاقية. فالجذام ما زال يصيب العديد من الأفارقة، ووصمهم بالعار والتمييز ضدهم ظاهرتان منتشرتان.

٤٦ - ويحرز المنتدى الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة تقدما مطردا. وسيعقد اجتماعا في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لاستكمال المسائل العالقة مثل مقر أمانة المنتدى والبت في هيكل ملاك الموظفين.

٤٧ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، عقدت الشبكة العالمية للخاضعين للعلاج النفسي والمتعافين منه اجتماعا معنيا بالاستراتيجية وبناء القدرات، وذلك في كايب تاون بجنوب أفريقيا. وضم الاجتماع أعضاء من أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا. وشاركتُ في جلسة حوار مفتوحة نظمت في إطار ذلك الاجتماع. وعقدتُ خلاله أيضا اجتماعا مع ممثلي حكومة جنوب أفريقيا.

جيم - تعزيز التنمية الدولية الشاملة لمسائل الإعاقة

٤٨ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠/٢٠٠٨، إلى المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة العمل على حفز التعاون الدولي والتقني في مسائل الإعاقة، بوسائل منها تحديد مجالات استراتيجية لتبادل وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات والمعارف والمعلومات.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدتُ اجتماعا في بانكوك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومع أعضاء لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي. كما استمعت إلى بيانات أدلت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وفي المداولات التي أجريتها، عملت ما في وسعي لمعرفة الأنشطة التي يقوم بها كلٌ من تلك

الكيانات حتى أتمكن من استقاء المعلومات ذات الصلة من خبرته، وذلك في الاجتماعات التي عقدها مع كل منظمة على حدة.

٥٠ - ولاحظت أن ثمة حاجة ملحة لإنشاء منبر أو آلية لتيسير تحسين تبادل المعلومات والخبرات والمعارف المتعلقة بالنجاحات التي حُققت والتحديات التي ووجهت، وذلك فيما بين المبادرات الإقليمية مثل العقود المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ. ويمكن إتاحة فرصة لتبادل المعلومات والمعارف التقنية خلال الدورات السنوية التي يعقدها كل من مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية ولجنة التنمية الاجتماعية. ومن الممكن إقامة تعاون أوثق بين الشركاء، وسيعزز هذا الأمر التعاون الدولي فيما بين مختلف الوكالات المعنية ويمكن أن يفيد جميع الأطراف، حيث سيمنع تكرار الجهود ويتيح حلولا جديدة ومبتكرة للمشاكل المشتركة من قبيل جمع البيانات ورصد وتقييم البرامج القائمة، وفي إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن أفضل الممارسات لتنفيذ الاتفاقية والصكوك الإقليمية.

٥١ - وبعد الاجتماع الذي عقدته لجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠١٣، زرتُ واشنطن العاصمة لعقد اجتماعين مع موظفين من وزارة خارجية الولايات المتحدة، ومن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وانصب تركيز الاجتماعين على ضرورة دعم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة ودعم المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق التي تتضرر فيها الدول الأعضاء من الكوارث الإنسانية، وفي مناطق النزاع. وأعربت عن قلقي إزاء حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق النزاع في المنطقة العربية ومدى استعداد البلدان المضيفة لتلبية احتياجات اللاجئين ذوي الإعاقة.

٥٢ - وخلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، اجتمعت مع وكيلة الوزارة البرلمانية للتنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لين فيدرستون. وناقشنا مواصلة الدعم الذي تقدمه حكومة المملكة المتحدة لقضايا الإعاقة والتزامها بذلك وضرورة إدراج التنمية الشاملة للإعاقة في برامج وزارة التنمية الدولية.

دال - زيادة الوعي باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحدة والصكوك الأخرى، والتشجيع على تنفيذها

٥٣ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراريه ٢٠٠٨/٢٠ و ٢٠١١/٢٧ إلى المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالقواعد الموحدة وببرنامج العمل العالمي وبالصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالإعاقة.

٥٤ - وقد أتيحت لي عدة فرص للتوعية والتشجيع على تنفيذ الاتفاقية. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣، وخلال البعثتين اللتين قمت بهما إلى جمهورية مولدوفا وكرواتيا، أجريت مباحثات مع الحكومة والمجتمع المدني وأسديت المشورة إلى الفريقين القطريين بشأن السبل الفعالة للتشجيع على تنفيذ الاتفاقية.

٥٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، قمت بزيارة إلى إندونيسيا بناء على طلب من مجموعة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الشراكة بين أستراليا وإندونيسيا في مجال العدالة. وشاركت في اجتماع عقد مع تلك المنظمات أسفر عن وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ الاتفاقية في إندونيسيا ستجري مواءمتها مع خطة العمل الوطنية للحكومة الإندونيسية.

٥٦ - وقمت بزيارة إلى واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠١٣، واغتنمت الفرصة لإثارة مسألة التصديق على الاتفاقية مع المسؤولين في وزارة الخارجية. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة كان قد رفض طلب التصديق المقدم في المرة الأولى، فستجري محاولة أخرى للتصديق على الاتفاقية.

٥٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، قمت بزيارة إلى فييت نام بدعوة من اليونيسيف وحكومة فييت نام. وعقدت اجتماعا مع نائب الوزير المسؤول عن شؤون الإعاقة لطلب تصديق الحكومة على الاتفاقية فأُكد لي أن فييت نام ستصدق عليها، ومن المحتمل أن يتم ذلك في عام ٢٠١٤.

هاء - التعاون مع المجتمع المدني

٥٨ - بوصفي المقرر الخاص، أعمل دوما عن كثب مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما خلال البعثات التي أقوم بها إلى الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، عندما شاركت في الاجتماع الذي عقد في فييت نام في آب/أغسطس ٢٠١٣، شجعت على مشاركة المجتمع المدني على صعيد المناقشة واتخاذ القرار بشأن التنمية في أوساط رابطة أمم جنوب شرق آسيا. واغتنمت الفرصة لأقدم إحاطة إلى مسؤولين من مختلف بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ المادة ٣٣ من الاتفاقية (المتعلقة بالرصد والتنفيذ على الصعيد الوطني) وبأهميتها بالنسبة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية الرصد.

واو - الفئات الضعيفة في أوساط ذوي الإعاقة

٥٩ - يسرني أن أشير إلى إنشاء منظمة أفريقية جديدة لإسماع صوت الأشخاص المصابين بالمهق والدفاع عن مصالحهم في أفريقيا. فهؤلاء الأشخاص يعانون من التمييز الشديد

والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان المتعلقة بهم، بما في ذلك تعرضهم للتشويه الجسدي والعنف والقتل. واتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٣)، الذي يقر، لأول مرة على الصعيد الدولي، بما يتعرض له الأشخاص المصابون بالمهق في عدة بلدان من اعتداءات وتمييز ضدهم. وحث المجلس الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان توفير حماية فعالة للأشخاص المصابين بالمهق.

٦٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شاركت في الندوة المعنية بالجذام وحقوق الإنسان في أديس أبابا. واطّلعت مع القلق على الحالة المتعلقة بالتمييز، على أساس معتقدات قديمة، الذي يتعرض له الأشخاص المصابون بالجذام في بعض البلدان الأفريقية. ففي العديد من المجتمعات، ما زال هؤلاء الأشخاص يعيشون في عزلة قاسية تفضي إلى انفصالهم التام عن أغلبية المجتمع. ومن الضروري التوعية بهذا التمييز الذي يتعرض له الأشخاص المصابون بالجذام، حتى يتسنى القضاء على هذا الداء الذي يمكن علاجه.

٦١ - ولم تتح لي الفرصة لزيارة أي منطقة من مناطق النزاع في الشرق الأوسط لكنني أشعر بالقلق من احتمال عدم إتاحة القدرات الكافية لوكالات الإغاثة حتى تتمكن من مساعدة العدد الكبير من اللاجئين ذوي الإعاقة.

٦٢ - ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بظهور فيروس شلل الأطفال من جديد في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا.

رابعا - الملاحظات والاستنتاجات

٦٣ - إن عدد التصديقات على الاتفاقية مؤشر مشجع كل التشجيع على التزام الدول الأعضاء بقضايا التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لكن التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية يكتسي أهمية أكبر ويتطلب إرادة سياسية قوية، والتزامات محددة وإجراءات ملموسة من حيث تخصيص الموارد، وبناء القدرات لإزالة العوائق وتهيئة الظروف المؤاتية من أجل إتاحة الفرص لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في المجتمع والتنمية والتمتع بثمارها على قدم المساواة مع غيرهم من الأشخاص.

٦٤ - وشكل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية واعتماد وثيقته الختامية نجاحا يجسد الالتزام المتجدد من جانب قادة العالم بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة. لكن الاجتماع ووثيقته الختامية لا يمثلان غاية في حد ذاتهما، وإنما بداية رحلة وفاء قادة العالم بالتزاماتهم. ولا بد من اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة لتنفيذ الوثيقة الختامية وغيرها

من الالتزامات والصكوك حتى يتسنى المضي قدما في خطة التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٥ - ويخطو عدد من وكالات الأمم المتحدة خطوات كبيرة في مجال إدراج وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة فيما تقوم به من أعمال. وتشكل اليونيسيف نموذجا لكيفية تحقيق نتائج تعميم مراعاة مسائل الإعاقة، على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري. والشيء ذاته يمكن أن يُنجَز، بل سيُنجَز، في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك بتحديد جهات معنية بمسائل الإعاقة حتى يتسنى اتخاذ الترتيبات اللازمة.

٦٦ - أما على الصعيد العالمي، فيحرَز تقدم مستمر في مجال النهوض بقضية الأشخاص ذوي الإعاقة. ويكمن التحدي في تكرار مثل هذا التقدم على الصعيد الوطني، وسيتطلب الأمر أن تقدِّم الدعمَ مجموعةٌ متضافرة الجهود تشمل الوكالات الحكومية وجميع الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، من أجل العمل عن كثب مع الحكومة على تنفيذ الوعود التي قُطعت في الاجتماع الرفيع المستوى وفي الاتفاقية، والوفاء بها.

خامسا - التوصيات

٦٧ - أود أن أقدم التوصيات التالية:

(أ) **أن تأخذ جهة التنسيق المعنية بمسائل الإعاقة في الأمم المتحدة زمام المبادرة، بدعم من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك اللجان الإقليمية، لإنشاء وتحسين آلية من شأنها أن تحسن تيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين العقود الإقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأن يُدعى أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في هذا المسعى، عند الاقتضاء. ولهذه الغاية، أود أن أعرب عن دعمي الكامل لهذا الجهد؛**

(ب) **أن تعمم الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية على نطاق واسع فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني؛**

(ج) **أن تتبرع الدول الأعضاء لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة، وللصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، ولشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛**

(د) **التوعية بأوضاع اللاجئين ذوي الإعاقة في مناطق النزاع وأخذ احتياجاتهم في الحسبان عند وضع خطط الأنشطة وتنفيذها.**

سادسا – الأنشطة المقررة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

٦٨ – في إطار ولايتي المتمثلة في رصد الحالة فيما يتعلق بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، والتوعية بالاتفاقية وتعزيز التعاون الدولي، ستظل أفريقيا أحد المواضيع التي ينصب عليها تركيز أنشطتي. ولهذا السبب، أعتزم القيام بزيارات إلى إثيوبيا وزامبيا وأنغولا، بالاقتران مع الاجتماع المقبل للفريق العامل المعني بحقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا، في ما يتصل بالبروتوكول المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا.

٦٩ – وسأواصل تشجيع تطوير المنتدى الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة. وبوصفي جهة تحفز تطوير هذا المنتدى، سأشجع على إنشاء علاقة سليمة بينه وبين باقي هيئات المجتمع المدني الدولية والإقليمية الرئيسية.

٧٠ – وقد أجريت زيارة إلى السلفادور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وسأولي المزيد من الاهتمام بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة في أمريكا اللاتينية.

٧١ – وسأشارك في الاجتماع المعني بالتعليم الشامل للجميع الذي تقرَّر أن تعقده مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مدريد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي الحلقة الدراسية بشأن الحق في التعليم التي سينظمها مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٤.

٧٢ – وسأقوم ببعثات إلى بنغلاديش وسري لانكا والهند في عام ٢٠١٤.